

تعالى عسى ربنا ان يبد لنا خيرا منها واصفلا كما ذكره الناظم بقوله التابع لهذه
 تسمية البصريين والكوفيين بسمونهم بالترجمة والتبيين التابع
 التابع مبهما والمقصود نعتهم وجملة هو المسمى بدلا خبر عنه اخرج
 المعطوف ببل اي في الاثبات ومثله المعطوف بلكن في الاثبات واخرج
 المعطوف بالواو في الاثبات او في التوضيح اذ هو مكمل للمقصود والحاصل
 ان يخرج بقوله المقصود بلكن في التتابع سوي المعطوف ببل ولكن بعد
 الاثبات ويجعله بلا واسطة المعطوف بما بعده مطابقا لغيره
 مفعول فان ليغني المتعدى لاثنتين من الغنى ونائب الفاعل ضمير مستتر
 فيه هو مفعوله الاول وما عبر به الناظم اعم من التعبير ببدل الكل من
 الكل لانها صاحبة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف عبارة
 كل فانها لا تصدق الا على ذي اجزاء وذلك غير مسترط للاجتماع على صحة
 البدلية في اسم البدل بقوله تعالى الى صراط الذي يوحى اليه فمن
 قرأ بالجر او ما يشتمل ما اسم موصول معطوف على بعضا او مطابقا
 وجملة يشتمل صلته وعايد الموصول الضمير المرفوع على الفاعلية في
 يشتمل راجع للبدل او المبدل منه او الفاعل بنا على ان المشتمل هو
 الاول والثاني او الفاعل بمعنى ان معنى العامل متعلق به وان تعلق
 في اللفظ بغيره قال في التلكت والى الاول ذهب في التسهيل فلان كل عبارة
 عليه وجعل في التوضيح كلام الناظم على الثالث قيل وهو التحقيق فان العامل
 يشتمل على معناه اشتمال بطريق الاجمال كما عجبني زيد علمه او حسنه او كلا
 الا ترى ان الاحكام مشتمل على زيد بطريق الجواز وعلى علمه وحسنه وط
 وكلامه بطريق الحقيقة وكذا اسرق زيد قوله او فريسه فان زيدا مسروق
 مجازا والثوب والغرس مسروقان حقيقة وكذا زيد ماله كثيرا اذ اعرب
 ماله بدلا لثوبه الا انما يشتمل على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة كما في المعنى
 او محطوف لثوبه الكاف بمعنى مثل معطوفة على ما قبلها وفي التثارة
 لقوله كعطوف ببل في محل نصب على المفعولية باعترافه وقصد المفعول
 مقدم بصعب وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله ودون في محل نصب

علي

على الحال والعامل فيه محذوف غلط خبر محذوف على حذف مضاف اي
 قصد ودون هو بدل غلط وسلب في موضع الصفة لبدل والمعاودة على بدل
 ونائب فاعل سلب يعود الى الحكم الذي هو الفلظ وكانه قيل ودون
 قصد هو بدل غلط وهذا البدل سلب الفلظ الاول اهراق في نبلا
 بفتح النون هي السهام العربية ولا واحد لها من لفظها بل من معناها
 وهو سهم مدي بضم الميم جمع مدي بضمها ايضا كقوله وغرف وخور
 كسرهما نحو سدرة وسدر وهي الشفرة افادة في المصباح البدل على
 اربعة اقسام فيما نشأ لرد القول بزيادة بدل الكل عن البعض قال
 السيوطي وابيات هذا النوع هو المختار عندي قال وقد وجدت له بشا
 من التنزيل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا
 جنات فقوله جنات بدل من جنه وهو كل من بعض اهوره ذلك المهور
 والانية ليست تضاهي ذلك اذ يجوز ان يراد بالجنه السائل الجنات
 والعموم فلا دليل في الانية كما ذكر بدل الكل من الكل اعتراضه بالصولة
 حذف ال من كل وبعض نحوها لانها مضافة تقديرا ويجوز بما افاده
 بعضهم من انهما قد تدخل عليهما ال لعدم ملاحظة اضافة اصلا
 الثاني بدل البعض قال في الكافية شرط الترخيبين في بدل البعض وبدل
 الاشتراك ضمير اعيان المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن جوده
 اكثر من عدمه اهو مع انه مسمى على الاشتراط في التسهيل اهتكت
 وهو على قسمين يقع في ذلك ظاهر النظم من عدم الفرق بين بدل الفلظ
 والنسبات فسمي النوعين بدل غلط وحرك في التوضيح على التفرقة
 حيث قال والبدل المبدل ثلاثة اقسام لانه لا بد ان يكون مقصود بالحكم
 وهو المبدل في الاول ان لم يكن مقصود البتة ولكن سبق اليه النسب فيو بدل
 الفلظ اي بدل عن الفلظ كما قد يتوهم وان كان مقصودا فان اثنين بعد
 ذكره فسداد قصد به في قبله نسبان اي بدل شيء ذكره نسبان او قظه
 ان الفلظ متعلق بالنسب والنسبان متعلق بالجنات وان كان قصد
 كل واحد منهما صحيحا فبدل اضراب وقول الناظم خذ نبلا مذكورا
 الثلاثة وذلك باختلاف التقادير فان كان المتكلم انما اراد الامر باخذ

هذا
 اللفظ الذي ذكره الناظم
 نفسه هو